



ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة
للمحكمة الجنائية الدولية

الملخص العام

ألف - ملحة عامة عن ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة

1- لقد أعدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") ميزانيتها البرنامجية المقترحة لعام 2022 واضحة في اعتبارها الظروف الاستثنائية المتمثلة في جائحة كوفيد-19 وأثرها على الاقتصاد العالمي. إن هذه الأوقات غير المألوفة الصعوبة تمثل تحدياً يُعتبر به صمود منظومات وبنى المنظمات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، بما فيها المحكمة، وقدرتها على التكيف. وعلى الرغم من القيود التي تنطوي عليها التدابير ذات الصلة التي اتخذتها الحكومات، تدبّرت المحكمة أمر استدامة إنتاجيتها العالية طيلة فترة الأزمة من خلال مساعيها إلى إجراء تكييفات في عملها، واتخاذها تدابير ابتكارية، واعتمادها على قوة العاملين فيها وتفانيهم في العمل. إن الجهود الدؤوبة التي تبذلها المحكمة ككل لتنفيذ ولايتها، بالتعاون مع الدول الأطراف وأصحاب الشأن الآخرين، قد ترجمت بشكل ملموس إلى زيادة كبيرة في مستوى نشاط قاعتها. وفي هذا السياق، تحرص المحكمة على تقديم ميزانية برنامجية مقترحة لعام 2022 تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقدير. وتقتصر المحكمة ميزانية اجمالية قدرها 158.760.9 ألف يورو، أي بزيادة مقدارها حوالي 14.09 مليون يورو، أو 9.7 في المائة، عن الميزانية المعتمدة لعام 2021 وذلك لسد احتياجاتها والاستفادة من التطورات الإيجابية في أنشطتها الخاصة بالادعاء والقضاء.

2- تمت دراسة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 على ضوء خطط المحكمة، وهي تشمل رؤية القيادة الجديدة للإدارة ومكتب المدعي العام على وجه الخصوص، وكذلك أهداف المحكمة وتوقعات أصحاب الشأن - ومن ضمنهم الضحايا والمجتمعات المتضررة من الجرائم الفظيعة- حول أداؤها العام والفعال أثناء ولايتها، وبيئات عملها المعقدة (بما في ذلك مسائل الأمن والتعاون والدعم السياسي)؛ والحجم الكبير والمتزايد لطلبات تدخلها؛ ومراعاة التوصيات الواردة في التقرير النهائي الذي قدمه الخبراء المستقلين بعد مراجعتهم أداء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي (تقرير IER)، حيثما كان ذلك مناسباً ومفيداً. وتتضمن الميزانية المقترحة أولويات المحكمة ككل وكل جهاز من أجهزتها على حدة فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية للفترة ما بين 2019 و2021، تحسباً لاعتماد الخطط الاستراتيجية للدورة الجديدة. وقد أخذت المحكمة في الحسبان الحاجة إلى احتواء الزيادات في الميزانية قدر الإمكان في ضوء القيود المالية على الدول الأطراف والحرص على عدم طلب الأموال إلا بعد اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتمويل الزيادات من خلال الوفورات والمكاسب¹. وتعتقد المحكمة أن الأموال المطلوبة ستساهم في زيادة كم النتائج الملموسة والمكاسب طويلة الأجل، وذلك بشكل رئيسي من خلال إجراءات قضائية أسرع، وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛ ومزيد من التدارس الأولي والتحقيق والمقاضاة الفعال والمركز نحو الهدف؛ وتعزيز التأثير على الأرض؛ وبيئة معلومات أكثر أماناً لعمليات المحكمة.

3- ستدفع المتطلبات الإضافية الرامية إلى دعم التطورات في أنشطة النيابة العامة والقضاء نحو زيادة ميزانية عام 2022 مقارنة بميزانية عام 2021. وتعتبر هذه الزيادة في الميزانية متواضعة مقارنة بالزيادة التشغيلية، وهي ثمار جهود حثيثة لاستيعاب التكاليف الجديدة حيثما أمكن، والدروس المستفادة من جائحة كوفيد 19 وتمارين التحسين المتعددة.

4- تُقيّم المحكمة باستمرار عملياتها الداخلية، كون ذلك جزءاً لا يتجزأ من التزامها بالتحسين المستمر الهادف إلى تسخير الواقع العالمي الجديد لصالحها والهادف أيضاً إلى تقييم مدى ملاءمة بعض أجهزتها وأساليب عملها مع هذه البيئة الجديدة، وذلك بشكل يتماشى مع استجابتها لوباء كوفيد 19، وقد تم تفصيل ذلك في ميزانية 2021. ونظراً لعبء العمل المتزايد للمحكمة (الذي يُلاحظ في زيادة حجم الأنشطة القضائية وتلك المرتبطة بالإدعاء)، تحتاج إلى الاحتفاظ بقدراتها الحالية وتعزيزها للمستقبل، وهي القدرات التي استثمرت فيها الدول على مر السنين والتي سمحت للمؤسسة بإظهار المرونة والقدرة على التكيف عند مواجهة التحديات الجديدة والطلبات المتزايدة باستمرار على ولايتها وأنشطتها.

5- تطلب القراران اللذان أكدا التهم في قضيتي عبد الرحمن وجيشيرو والصادران على التوالي في 9 وفي 15 تموز / يوليو استجابة سريعة من المحكمة لإدراج الموارد الإضافية المطلوبة لهذه المحاكمات في اقتراح الميزانية هذا. ولم تأل المحكمة جهداً لتحقيق هذه الاستجابة السريعة مما مكنها من تسجيل طلبات الموارد بعجل في الميزانية التي ستتم دراستها، مع الالتزام بمبدأ طلب الموارد

¹ - الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة عشرة، لاهاي، 5-12 كانون الأول/ ديسمبر 2018 (ICC-ASP / 17/20)، المجلد. I، الجزء الثالث، ICC-ASP / 17 / Res.4، الجزء ك، الفقرة. 1.

للأنشطة المؤكدة حصراً والتي يمكن حسابها بدقة في وقت تقديم الميزانية. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لهذا المبدأ، قد يلزم طلب المزيد من الموارد في المستقبل، اعتماداً على القرارات القضائية ونقل المشتبه بهم إلى المحكمة.

6- بشكل عام، تحد ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة من الزيادة الضرورية للاستجابة إلى عدد من التطورات التشغيلية الإيجابية للمحكمة ككل. وهي تعكس مقترح ميزانية مدروساً بدقة ويراعي شروط تخطيط الميزانية المسؤول والمنضبط والاحتياجات من الموارد اللازمة للمحكمة للاضطلاع بولايتها بفعالية بموجب نظام روما الأساسي.

باء- الأولويات الاستراتيجية الرفيعة لميزانية عام 2022

7- حدّد كبار مسؤولي المحكمة، عن طريق مجلس التنسيق، عدداً من الأولويات الاستراتيجية لأنشطة المحكمة في عام 2022. ومن المهم التنويه إلى أن هذه الأولويات والأنشطة تعكس ما يمكن استشرافه لعام 2022 في وقت إعداد هذه الوثيقة، وتأخذ في حسابها التغيرات التي لحقت بالمحكمة على صعيدي القيادة وتأثير جائحة كوفيد 19 المتواصل. وعليه، قد تتأثر هذه التوقعات لاحقاً بواقع عمل المحكمة في مجالي القضاء والمقاضاة.

8- إن كبار مسؤولي المحكمة، إذ صاغوا هذه الأولويات على صعيد الميزانية ومسببات التكاليف الرئيسية، اعتمدوا على الخطة الاستراتيجية الشاملة للمحكمة للفترة ما بين 2019 و2021، والأهداف الاستراتيجية المبنيّة فيها باعتبارها مبادئ إرشادية، وذلك في إطار عملهم الدؤوب لتقديم ميزانية تتسم بأقصى درجة ممكنة من التقدير. وتمثّل هذه الأهداف الاستراتيجية حجر الزاوية في نهج المحكمة في مجال التخطيط وهي تُظهِر على نحو بارز في التخطيط لميزانيتها لعام 2022. وهي من جهة مُستكَملة بالخطط الاستراتيجية الواضحة للفترة نفسها والتي وضعها كل من مكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، والصندوق الاستئماني للضحايا؛ ومن جهة أخرى مستنيرة برؤية القيادة الجديدة وتوجيهها الاستراتيجي وحكمها المستقل، فضلاً عن استشراف المحكمة المبكر للفترة الاستراتيجية القادمة. وسيتم تقييم الأداء والنتائج عند إعداد الخطط الاستراتيجية الجديدة. وستراعى أهمية قياس الأداء والإصرار في الوقت عينه على الصلة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وتخطيط الميزانية المراعاة اللازمة والوفائية.

9- ويتمثّل هدف المحكمة الذي يسمو على غيره من الأهداف في التوصل إلى منظومة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالفعالية والنجاح والطابع العالمي، بموجب نظام روما الأساسي، تُجرى في نطاقها عمليات تحقيق ومحاكمات عادلة وسريعة عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة على القيام بذلك أو غير راغبة فيه. ولا تزال المجالات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، التي تشمل أنشطة المحكمة جميعها والتي تنعكس في الخطط الاستراتيجية لكل جهاز هي: الأداء القضائي والادعاء العام؛ والتعاون

والتكامل؛ والأداء التنظيمي². بالإضافة إلى ذلك، تلتزم المحكمة بمواصلة المشاركة عن كثب في عملية مراجعة الخبراء المستقلين حتى تساهم في عملها الفعال وتحافظ عليه.

10- وفي هذا السياق حدّدت المحكمة أولويات العمل التالية البيان:

1- تنفيذ الإجراءات القضائية المتسمة بالعدالة والسرعة ودعمها

11- يظل تنفيذ الإجراءات التمهيدية والابتدائية وإجراءات الاستئناف المتسمة بالعدالة والسرعة أمام الدوائر جانباً أساسياً من المهام المنوطة بالمحكمة في إطار ولايتها. ومن المتوقع في عام 2022 أن يتضاعف عدد المحاكمات النشطة التي تشمل جلسات استماع فتصبح بدل محاكمتين في عام 2021 أربع محاكمات في عام 2022.

12- إن إجراءات المحكمة معقّدة على نحو استثنائي من حيث القضايا المعروضة عليها والقواعد الإجرائية الواجب اتّباعها، مقارنة مع معظم الإجراءات الوطنية. فكثيرٌ عدد الشهود وحجم الأدلة وكثرة اللغات المستعملة في هذه الإجراءات، مع ضرورة توفير الأمن في الميدان وتعاون الهيئات القضائية الوطنية، أمور تجعل المحاكمات تستنزف قدرًا باهظًا من الموارد ووقتًا طويلاً في أغلب الأحيان. ويمكن أن تؤخّر حالات التأخير في جانب واحد من المحاكمة تأثيراً مضاعفاً على جوانب عملها الأخرى وميزانيتها - مثل تكاليف الاحتجاز أو تكاليف الشهود. وعليه فإن النجاعة تنسم بأهمية حاسمة، وتظل المحكمة تعمل بلا كلل لتسريع الإجراءات، فتعتمد وسائل منها وضع الدوائر كتيبات موحّدة لممارساتها وعزم مكتب المدعي العام المستمر على التركيز في جعل دفعه جاهزة للمحاكمة أقصى جهوزية ممكنة قبل عرضها على القضاة.

13- على مستوى المحاكمة التمهيدية، من المتوقع أن يصدر قرار بشأن تأكيد التهم الموجهة إلى "سعيد" في الربع الأخير من عام 2021. وإذا ما تم تأكيد التهم في هذه القضية أيضاً، يمكن أن تبدأ الاستعدادات للمحاكمة في عام 2022، مما يولد حاجة إلى موارد إضافية. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم إلقاء القبض على أي من الأشخاص الذين أصدرت الدوائر التمهيدية أوامر بالقبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة في غضون مهلة قصيرة (كما حدث في الماضي)، فسيؤدي ذلك إلى زيادة النشاط في مستوى المحاكمة التمهيدية فتصبحه زيادة في مستوى الموارد المطلوبة.

14- سيتضاعف عدد القضايا في مرحلة المحاكمة. ومن المتوقع أن تستمر قضيتان هما الحسن وبيكاتوم ونجاسونا بوتيرة متسارعة، بينما ستدخل قضيتان جديدتان، هما عبد الرحمن وجيشيرو، مرحلة المحاكمة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة عبء العمل في المحكمة مما سيتطلب قدرة استيعابية إضافية للقيام بأنشطة المحكمة الإضافية.

² تماشياً مع الخطط الاستراتيجية للمحكمة والمجالات الاستراتيجية الرئيسية، يكمل الصندوق الاستئماني للضحايا أنشطة المحكمة من خلال تنفيذ أنشطة التعويضات والمساعدة، والسعي إلى تعظيم تأثيرها على الضحايا وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم باعتبار ذلك أحد أهدافها الرئيسية.

15- من المتوقع أن يستمر الاستئناف النهائي للأحكام والقرارات في أونغوين، بينما يُتوقع أيضاً أن تنظر دائرة الاستئناف في الطعون التمهيدية في القضايا المعروضة على الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية.

16- سيلزم تمويل ما يصل إلى 11 فريق دفاع وما يصل إلى 8 فرق من الممثلين القانونيين للضحايا عن طريق المساعدة القانونية في عام 2022. وقد أدت التطورات القضائية، بما في ذلك التهم المؤكدة مؤخراً في قضية عبد الرحمن وجيشيرو، إلى زيادة هذه التكاليف تلقائياً، على النحو المطبق وفقاً لإطار المساعدة القانونية القائم والمكرس في نظام روما الأساسي، ولقواعد الإجراءات والإثبات ولوائح المحكمة، التي يتعين على المحكمة الالتزام بها.

2. . إجراء ما لا يقل عن ثمانية تحقيقات نشطة ودعم خمس قضايا في مرحلة (ما قبل) المحاكمة ، بما في ذلك من خلال العمليات في الميدان

17- تلزم المادة 53 من نظام روما الأساسي المدعي العام بدء التحقيقات في الحالات التي يقرر فيها أن هناك أساساً معقولاً للمضي قدماً. ويغطي اختصاص المحكمة أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، وغالبا ما تتم عملياتها في بيئات تفتقد الأمن ولا يمكن التعويل على التعاون فيها. بالإضافة إلى ذلك، وفي جميع الحالات تقريباً، تختلف اللغات المحلية وظروف التشغيل الأخرى. ونتيجة لذلك، إذا ما قارنا تحقيقات المحكمة مع التحقيقات على المستوى الوطني، فإن الإجراءات معقدة للغاية وتستهلك موارد كثيرة.

18- على الرغم من التأثير المستمر لوباء كوفيد 19 ومحدودية الموارد، فقد أظهرت المحكمة قوة ومرونة إذ استمرت في إنجاز العمل في هذه الولاية المهمة فحققت نجاحات ملموسة مما أدى إلى زيادة عبء العمل للعام 2022. وجرت إعادة ترتيب أولويات الأنشطة وتكييفها كلما دعت الحاجة، لتمكين استمرارية الأعمال والحفاظ على صحة ورفاهية الموظفين وأولئك الذين يتعاملون معهم في مقر المحكمة وفي الميدان. وتمت إدارة الأموال بطريقة مسؤولة وواعية، للحد مثلاً من الأثر المالي لطرق العمل الجديدة وظروفها، وللتدابير الإضافية اللازمة للتخفيف من مخاطر الإصابة بكوفيد 19 ولمشاكل السيولة.

19- يجري المدعي العام استعراضاً شاملاً لحالات التدارس الأولية والتحقيقات والملاحظات، ولسياسة مكتبه بشأن اختيار القضايا وتحديد أولوياتها، ولسياسة المعتمدة حديثاً بشأن استكمال الحالة. وفي نهاية المطاف، توجه هذه المراجعة أولويات المكتب لعام 2022. وتستند الميزانية التي قدمها هذا الأخير إلى الأنشطة الحالية الجارية في عام 2021، وقد تم إعدادها بعناية لتقديم الاقتراح الأكثر تفتيراً وفاعلية والذي يسمح للمكتب بتركيز موارده بشكل فعال لضمان أداء واجباته القانونية - بما في ذلك عبء الإثبات في جميع الحالات - وإدارة عبء العمل الديناميكي، وتمويل عمله في ظل أي ظرف صعب طارئ وللحفاظ على قدرته على العمل بشكل أفضل ولتحقيق النتائج وتعزيزها.

20- وفي هذا السياق، ووفقاً لهدف المدعي العام المتمثل في إعادة توجيه عمل المكتب، سيعطي في عام 2022 الأولوية للموارد المتعلقة بالحالات التي تشمل قضايا في مرحلتها الإجراءات التمهيدية والمحكمة، وهي دارفور (السودان)، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى 2 (أ) وجمهورية أفريقيا الوسطى 2 (ب)، وكينيا (المادة 70). بالإضافة إلى ذلك، سيجري مكتب المدعي العام تحقيقات في ثماني حالات على الأقل، وهي: بنغلاديش / ميانمار، بوروندي، كوت ديفوار 2، دارفور (السودان)، جورجيا، ليبيا (ثلاث حالات)³، بالإضافة إلى أفغانستان (وتخضع حالياً لطلب تأجيل مستمر بموجب المادة 18 من نظام روما الأساسي ولكنها تتطلب مع ذلك أنشطة صيانة) وفلسطين (وهي حالياً في مرحلة تخطيط إجراءات التحقيق). وهذا الترتيب للأولويات مطلوب لضمان تنفيذ العمليات وإذا ما أمكن ذلك زيادة سرعتها وكفاءتها وفعاليتها، مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة المتاحة لمكتب المدعي العام والحاجة إلى تجنب توزيع هذه الموارد بشكل ضعيف جداً. ومع ذلك، سيستمر رصد جميع الحالات لمعرفة، على سبيل المثال، الخيوط الجديدة أو احتمالات الاعتقال أو مواصلة التواصل مع الشهود في قضايا الاعتقالات المعلقة.

21- وحتى وقت تقديم هذه الوثيقة، تعرض ثمانية استجوابات أولية أمام مكتب المدعي العام (هي من بوليفيا وكولومبيا وغينيا ونيجيريا والفلبين وأوكرانيا وحالتان في فنزويلا) ولا تزال خمسة منها جارية. وتم الانتهاء من حالات التدارس الأولية المتعلقة بنيجيريا وأوكرانيا والفلبين. وقد طلب المدعي العام السابق الحصول على إذن قضائي بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي لاستجواب الفلبين. وبسبب القيود المفروضة على الموارد، لما يستطع المكتب أن يلتزم إذناً قضائياً للشروع في مرحلة التحقيق في حالي نيجيريا وأوكرانيا. وهذه مسألة تحتاج إلى حل في أقرب وقت ممكن، ويدعو المكتب إلى إجراء مناقشة مفتوحة وصریحة مع الدول الأطراف في هذا الصدد. وسيأخذ في الحسبان، عند وضع أي خطة أخرى مرتبطة بالحالات قيد التدارس الأولى، الاعتبارات والتحديات الاستراتيجية والتشغيلية، وخصوصاً القيود على موارده واستعراض المدعي العام لأنشطته. وبسبب الطبيعة الديناميكية لولاية المكتب وأنشطته، من الممكن فتح تحقيقات إضافية خلال الفترة المتبقية من عام 2021 أو في عام 2022. وفي الوقت نفسه، يواصل مراجعة الرسائل الموجهة إليه، وقد يؤدي بعضها إلى مواقف جديدة تتطلب فتح دراسات أولية.

22- استعرض مكتب المدعي العام بعناية احتياجات موظفيه في ضوء رؤيته وخطته المتعلقة بإعادة تنظيم نفسه. ومع استمرار أنشطة التحقيق الجارية وزيادة عبء العمل، تم اقتراح إدخال تغييرات مهمة على تشكيلته تحت قيادة المدعي العام الجديد وذلك في محاولة مدروسة لتحسين أدائه في مواجهة عبء العمل المتزايد باستمرار، ولترشيد أداء الجهاز وتعزيز فعاليته من خلال زيادة الإشراف. وبالتالي، فإن الهدف هو جعل المكتب جهازاً مخصصاً وعالي الأداء على الدوام. وتؤدي إعادة

³ كان المكتب قد خطط للتركيز على سطر واحد من التحقيق في الوضع في ليبيا (ليبيا 3) في عام 2021. ومع ذلك، فقد واصل رصد تطور جميع القضايا في هذا الوضع ويعتزم إجراء أنشطة التحقيق في عام 2022 في ليبيا الرابعة وليبيا الخامسة كذلك

التنظيم الجديدة إلى تحسين قدرته على القيام بأنشطته الأساسية مع إدخال تغييرات مهمة لا تهدف إلى تحسين الطريقة التي يدير بها عمله وحسب، بل إلى تحسين مكان العمل وبيئته أيضاً. وتهدف إعادة التنظيم المتوخاة إلى ضمان قدر أكبر من الكفاءة والأداء من جانب المكتب حتى يضطلع بولايته، وفي الوقت نفسه ينفذ العديد من توصيات " التقرير النهائي الذي قدمه الخبراء المستقلين بعد مراجعتهم أداء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي - IER ". إن إعادة التنظيم هذه مصممة لتحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للموارد البشرية الحالية والخدمات المكتب. والجدير بالذكر أنه لم يُقترح سوى عدد محدود من الوظائف الجديدة في ميزانيته لسنة 2022. وهذه الوظائف أساسية لرؤية المدعي العام الجديد وإعادة التنظيم التي بدأها ولنهجته تجاه أداء النيابة العامة، وهي مطلوبة لتعزيز قدرة المكتب.

23- وحتى يضمن مكتب المدعي العام كفاءته واستمرارية عمله على المدى المتوسط والطويل، من الأهمية بمكان أن يتمكن من الحفاظ على قدرات موظفيه وتعزيزها حيثما كان ذلك ممكناً وضرورياً. وترد تفاصيل الخطة التي وضعها في ميزانيته البرنامجية المقترحة لعام 2022.

24- واصل قلم المحكمة تقديم الدعم للمحكمة في المسائل الإدارية والتشغيلية في كل من المقر والمكاتب القطرية. وبرزت في عام 2022 حاجة ملحة إلى أن يوفر الحماية لعدد متزايد من الشهود، وهذا يزيد التكاليف عليه. وإذ يدرك كل من قلم المحكمة ومكتب المدعي العام ولاية الآخر وجوانب الأمن والسرية المحددة لعملياتهما، يواصلان توثيق تعاونهما وأوجه التآزر بينهما في كل من المقر والمكاتب القطرية.

3- جبر القضايا في خمس قضايا

25- ومن المتوقع أن يصل منح التعويضات في عام 2022 إلى مستويات جديدة من حيث الحجم والتعقيد في قضايا كاتانغا ولوبانغا والمهدي وناغاندا. ومن المتوقع أيضاً أن ينتهي تسليم التعويضات في كاتانغا وأن تنتهي أيضاً العملية المعنية بتقييم أهلية الضحايا لتلقي التعويضات في لوبانغا في النصف الأول من عام 2022؛ كما سيتبعهما تقييم الآثار في قضية كاتانغا. وفي عام 2022 سيواصل ألفا شخص تقريباً الاستفادة من برنامج التعويضات الجماعية متعدد السنوات في لوبانغا والذي سيبلغ عامه الثاني. كما سيتم تنفيذ تدابير التعويضات الرمزية للأطفال الجنود في لوبانغا. أما في المهدي فمن المتوقع أن تستمر مشاريع التعويضات الجماعية المتعددة السنوات (المتعلقة بالبناء، والتعويضات الاقتصادية والنفسية)، وكذلك تقييم التعويضات الفردية التي سيتم تطبيقها عند نهاية عام 2021. وفي ناغاندا، ستتوسع عمليات تقييم أهلية الضحايا التي بدأت في عام 2021 للحصول على تعويضات، وستواصل عملية التعرف على شركاء والتعاقد معهم لتنفيذ برنامج التعويضات

الجماعية لكن يبقى ذلك رهناً بالموافقة على خطة التنفيذ. وفي أونغوين (أوغاندا) التي من المتوقع أن تسجل حتى تاريخه أكبر قاعدة بيانات ضحايا نظراً لعدد قضايا التعويضات أمام المحكمة، سيتم وضع خطة لدفع التعويضات في عام 2022 بعد صدور القرار المتوقع ذي الصلة، والذي سيؤدي إلى الموافقة على عمليات التحقق من أهلية المحي عليهم للتعويضات وتنفيذ الأوامر بجزر الضرر الذي لحق بهم. وقد تستمر هذه الأنشطة الأولية أو تبدأ في عام 2022 في تاغاندا وأونغوين، على التوالي، بناءً على طلبات الدائرة ذات الصلة وبعد الموافقة على خطط التنفيذ لسد الاحتياجات العاجلة للضحايا.

4- خطة استبدال الأصول الإنتاجية للمباني الدائمة للمحكمة

26- عملاً بالتوصيات الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية والقرار ذي الصلة الصادر عن الجمعية⁴، قدمت المحكمة والمقاول الرئيسي الذي تعاقدت معه لصيانة مبانيها إلى لجنة الميزانية والمالية خطة متوسطة الأجل خاصة بعمليات استبدال العناصر المدرجة في عداد رأس المال (للفترة 2021-2024) واللازمة لضمان استعمال المبنى على نحو سلس. ويفاد بالاحتياجات المالية الأطول أمداً ضمن النص السردى المتعلق بالبرنامج الرئيسي الخامس الوارد في وثيقة ميزانية عام 2022 وفي مرفقها الرابع عشر. كما أوصت اللجنة بإعادة تقييم خطة استبدال الأصول الإنتاجية المتوسطة والطويلة الأجل في ضوء اعتمادات الميزانية لعام 2021، إذ تستوعب الميزانية المقترحة الزيادة المتوقعة في مؤشر الأسعار الخاص بقطاع إدارة المرافق في هولندا. وسيتم تنفيذ هذا التخفيض من خلال الاستمرار في استبدال الأصول الهشة أو التي تظهر عليها علامات الخراب.

جيم- الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة

27- طلبت الجمعية منذ دورتها الخامسة عشرة، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، إلى المحكمة أن تقدم اقتراح ميزانية مستداماً للسنة المقبلة، لا تُطلب فيها الزيادات المقترحة إلا بعد اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتمويل هذه الزيادات من خلال الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة⁵. كما طلبت الجمعية إلى المحكمة أن تقدم مرفقاً بوثيقة الميزانية البرنامجية يتضمن معلومات مفصلة عما تحقّق في السنة الجارية من الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة وتقديرات

⁴ الوثائق الرسمية، الدورة الثامنة عشرة، 2019 (ICC-ASP / 18/20)، المجلد I، الجزء الثالث، ICC-ASP / 18 / Res.1، القسم ز، الفقرة 1، و-ICC / 18/15 ASP، الفقرة 115.

⁵ الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة عشرة، 2016 (ICC-ASP / 15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP / 15 / Res.1، القسم ل، الفقرة 1.

ما سيُحقَّق منها في السنة التالية⁶؛ وأفيد لاحقاً عن الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة في الميزانيات البرنامجية للأعوام 2018 و2019 و2020 و2021⁷.

28- وقد توصلت المحكمة في إطار ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة إلى تحقيق وفورات ومكاسب متأتية عن زيادة النجاعة مقدارها 2.598.0 ألف يورو (أي 1.8 بالمئة) على نطاق المحكمة ككل. ويبلغ إجمالي التخفيض في المبالغ المرجعية الأساسية ما مجموعه 1.551.4 ألف يورو. وبهذه الوفورات والمكاسب المتأتية عن زيادة النجاعة تسنى لها أن تعوّض الزيادات في مجالات أخرى تلزم فيها الموارد لتنفيذ الأنشطة التي تقضي بها ولايتها لعام 2022. وتم استعراض كل المبادرات على هذا الصعيد بالتفصيل في المرفق السادس عشر.

دال- ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة

29- تبلغ ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة للمحكمة 158.76 مليون يورو. وينطوي هذا المبلغ على زيادة تقارب 14.09 مليون يورو، ونسبته 9.7 في المئة، بالقياس إلى ميزانية عام 2021 المعتمدة (البالغة 144.67 مليون يورو). وعملاً بالتوصية الصادرة عن لجنة الميزانية والمالية في دورتها الخامسة والعشرين⁸، تُعرض أرقام الميزانية العادية المقترحة على نحو منفصل عن أرقام الفوائد المستحقة عن قرض الدولة المضيفة الخاص بالمباني الدائمة للمحكمة. وعند تضمين الفائدة المتعلقة بتكاليف مشروع المباني الدائمة البالغ مقدارها 3.59 ملايين يورو، تبلغ ميزانية عام 2022 البرنامجية المقترحة للمحكمة 162.35 مليون يورو، ما ينطوي على زيادة نسبتها 9.5 في المئة.

30- وكما هو مذكور آنفاً، ترتبط الاحتياجات الإضافية ارتباطاً مباشراً بحجم العمل المتوقع وبالزيادة الكبيرة في مستوى أنشطة المحكمة في عام 2022. ويهدف هذا الطلب إلى تنفيذ أنشطة من بينها الندارات الأولية والتحقيقات والملاحقات القضائية والمحاکمات وحماية الشهود والخدمات اللغوية والمساعدة القانونية والتعويضات ومساعدة الضحايا وإدارة مرافق المحكمة المختلفة. ولقد أعدت المحكمة ميزانية واقعية ومركزة على الأهم فالمهم، مدركة تماماً لاحتياجاتها ومراعية الصعوبات الحادة التي نشأت نتيجة للوباء العالمي. وفي هذا الصدد، لم تأل المحكمة جهداً لزيادة المرونة إلى أقصى حد واستكشاف سبل تعزيز التعاون وإعادة توزيع الملاك ووضع أولويات للأنشطة حتى تنجح في استخدام الموارد على النحو الأمثل. وقد سعت

⁶ الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة عشرة، 2016 (ICC-ASP / 15/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، 1/Res.15 / ICC-ASP، القسم L، الفقرة 2.

⁷ الوثائق الرسمية، الدورة السادسة عشرة، 2017 (ICC-ASP / 16/20)، المجلد الثاني، الجزء أ، الفقرتان 38-51 والمرفق العاشر؛ الوثائق الرسمية، الدورة السابعة عشرة،

2018 (ICC-ASP / 17/20)، المجلد الثاني، الجزء أ، الفقرتان 35-41؛ والسجلات الرسمية، الدورة التاسعة عشرة، 2020 (ICC-ASP / 19/20)، المجلد الثاني،

الجزء أ، الفقرتان 34-38

⁸ ICC/ASP/14/15 الفقرة 25

المحكمة بعناية إلى إيجاد طرق لزيادة المكاسب واستيعاب التكاليف الإلزامية الخارجية - في بعض الأحيان من خلال اتخاذ تدابير صعبة - دون إعاقة قدراتها التشغيلية.

البرنامج	الميزانية المعتمدة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)
		مقداره بآلاف اليوروات	نسبته المئوية	
البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	11756.3	1613.9	13.7	13370.2
البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	47 334.8	3994.0	8.4	51328.8
البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	75 784.0	7794,9	10.3	83578.9
البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف	2837.0	338.6	11.9	3175.6
البرنامج الرئيسي الخامس: المباني	2 270.0	-	-	2 270.0
البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم	3 199.6	188.6	5.9	3 388.2
البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة	739.5	134.7	18.2	874.2
البرنامج الرئيسي السابع-5: مكتب المراجعة الداخلية	752.7	22.3	3.0	775.0
المجموع الفرعي	144 673.9	14087.0	9.7	158760.9
البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	3 585.1
المجموع	148 259.0	14087.0	9.5	162346.0

هاء- البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

31- تبلغ الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول في عام 2022، **13.37 مليون يورو**، وهو ما يمثل زيادة قدرها **1.61 مليون يورو**، أو **13.7** في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة 11.76 مليون يورو.

32- هذه هي أول زيادة مقترحة للهيئة القضائية منذ أربع سنوات، وكانت قد تمت الموافقة على تخفيضات عامة في ميزانيات 2019 و 2020 و 2021. أما فيما يتعلق بالموارد البشرية، فتعكس ميزانية الهيئة القضائية لعام 2022 تغييرات مهمة تتعلق بزيادة عبء عمل المحكمة بشكل كبير، سواء داخل قاعاتها أو داخل المؤسسة ككل. وتتطلب مضاعفة عدد المحاكمات الجارية المذكورة عمل مجموعة القضاة الثماني عشرة كاملةً وذلك بدوام كامل طوال عام 2022. علاوة على ذلك، ستكون المساعدة المؤقتة العامة التي يوفرها تسعة موظفين قانونيين جدد - سبعة في الرتبة ف - 2 واثنان من الرتبة ف - 3 - مطلوبة في الدوائر لمعالجة عبء العمل المتصاعد. وستتطلب الرئاسة أيضًا موظفين قانونيين من فئة P-3 من ضمن المساعدة المؤقتة العامة لتمكين الهيئة القضائية من الالتزام الشامل بتوصيات تقرير الخبراء المستقلين بعد مراجعتهم أداء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي.

33- ومن المتوقع أن تتم معالجة عبء العمل المتزايد في عام 2022 بنجاح من خلال سياسة توزيع الموظفين المرنة المتواصلة، معززة بالتنسيق الفعال بين الأقسام. ومن المتوقع أن يستمر هذا النهج في تحقيق مردود على صعيد الموظفين وتحسين مهاراتهم الفردية وتنويعها. وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من الزيادة المضاعفة في عدد المحاكمات النشطة في عام 2022، فإن السلطة القضائية تطلب فقط زيادة متواضعة في موارد الموظفين الإضافية على مستوى التوظيف المطلوب والمعتمد لعام 2021. وقد ظل هذا المستوى دون تغيير منذ عام 2018. وكجزء من التزام البرنامج الرئيسي الأول بتقديم أصغر ميزانية ممكنة، لم يقترح أي تغيير فيما يتعلق بالتكاليف غير المتصلة بالعاملين لعام 2022.

البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية	التغير في الموارد		
	الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	مقداره نسبته المئوية	الميزانية المعتمدة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)
القضاة	5076.1	7.7	4711.1
تكاليف الموظفين	5732.2	(0.3)	5747.2
سائر تكاليف العاملين	2442.9	107.2	1263.9
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	119.0	-	119.0
المجموع	13370.2	13.7	11756.3

واو- البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

34- يقترح مكتب المدعي العام ميزانية قدرها **51.32 مليون يورو** لعام 2022. واستناداً إلى الأنشطة المطلوبة والمخطط لها لعام 2022، وتعزيزاً لخطته الاستراتيجية للفترة ما بين 2019 و2021، زادت الميزانية المقترحة لمكتب المدعي العام بمقدار **3.99 مليون يورو (8.4 في المائة)** فوق قيمة الـ47.33 مليون يورو التي وافقت عليها الجمعية لعام 2021.

35- وكما هو مبين، جرى اقتراح تغييرات مهمة على بنية المكتب بقيادة المدعي العام الجديد في محاولة مدروسة لتحسين أدائه في مواجهة عبء العمل المتزايد باستمرار، ولتشجيع عمل الجهاز وتعزيز فعاليته من خلال زيادة التكامل وأوجه التآزر بين جميع مكونات المكتب، وكذلك لتبسيط سير العمل والتسلسل الإداري. وتستفيد الإدارة الجديدة من الخبرات السابقة للمكتب ومن توجه المدعي العام الجديد الاستراتيجي واتخاذ القرارات باستقلالية. علاوة على ذلك، تأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الخبراء المستقلين بعد مراجعتهم أداء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي، حيثما كان ذلك مناسباً وذا صلة.

36- إن التغييرات المقترحة ضرورية لتنفيذ ما التزم به المدعي العام من تعزيز فعالية المكتب العامة وحوكمتها، والحرص على وضع خبرات الموظفين والموارد والاستفادة منها في أفضل بيئة عمل ممكنة، وضمان تطبيق الأنشطة الأساسية للمكتب وفقاً لأعلى المعايير الدولية التي ستصمم أمام التدقيق القضائي الصارم في قاعة المحكمة.

37- وقد أدمج المكتب رؤية المدعي العام للتغيير عن طريق زيادة المرونة إلى أقصى حد في استخدام الأموال المرصودة للموظفين والوظائف المتاحة، في محاولة لتحقيق الاستخدام الأمثل والفعال للخدمات والموارد البشرية في المكتب حيثما أمكن ذلك. ونظراً لطبيعة ولاية المكتب وعملياته، فإن غالبية الموارد المطلوبة تتعلق بالموظفين. وفي الميزانية المقترحة لعام 2022، يمثل إجمالي تكاليف الموظفين 91.6 في المائة من الأموال التي يطلبها المكتب. وفي تقريره لعام 2021، التزم بترك عدد من الوظائف المعتمدة سابقاً شاغرة أو بتمويلها لبضعة أشهر فقط، مما أدى إلى تأخير التوظيف عمداً إلى الجزء الأخير من العام. وقد سمحت هذه التدابير بتخفيض في تكاليف الموظفين، مما عوض جزئياً عن التغييرات في النظام الموحد للأمم المتحدة. ومع ذلك، بالنسبة لميزانية 2022 المقترحة، فإن هذه التدابير ليست مستدامة في ضوء الزيادة في عبء العمل. لذا المطلوب مواقف جديدة أو مواقف مختلفة لدعم العمليات. وتعتبر هذه الوظائف أساسية لرؤية المدعي العام الجديد حول إعادة تنظيم أداء الادعاء ونهجه، حتى تعزز قدرة مكتبه. وحيثما أمكن، تم تعويض الأثر المالي المترتب عن طريق إلغاء وظائف في نفس المجال.

38- وفيما يتعلق بالتكاليف غير المرتبطة بالموظفين، فقد صيغت ميزانية السفر المطلوبة مع مراعاة عدة عوامل ومتطلبات، في محاولة لإيجاد توازن بين ضرورة الحفاظ على فعالية العمليات والرغبة في تقليل أثرها المالي إلى الحد الأدنى. ولقد حقق

المكتب ذلك، في المقام الأول والأهم، عن طريق تقليل المخاطر التي يتعرض لها موظفو المكتب العاملون في البعثات والأفراد الذين يتعاملون مع موظفيه في المقر والميدان على حد سواء؛ وفي المقام الثاني، من خلال الحرص على إحراز تقدم كافٍ في عمليات المكتب، لا سيما فيما يتعلق بالعدد المتزايد من القضايا التي سُجِّرت فيها محاكمة في عام 2022 والتحقيقات التي تنطوي على احتمالية إصدار أوامر توقيف والانتقال إلى مرحلة المحاكمة التمهيدية وهي مرحلة واعدة؛ وفي المقام الثالث، عبر زيادة قيمة أموال المهمات لأقصى حد والاستفادة من التدابير التي تم وضعها وتنفيذها أثناء الجائحة. ومع أن الأموال المخصصة للسفر تظهر زيادة مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021، إلا أن المبلغ المطلوب أقل من المبالغ المعتمدة في سنوات ما قبل الجائحة.

39- تؤثر الزيادة في عبء العمل وعدد الأنشطة في الأموال المطلوبة لبنود الميزانية الأخرى؛ على سبيل المثال فيما يتعلق بقدرة وحدة الخدمات اللغوية الاستيعابية، وإمكانية توفير مساعدة خبراء مختصين في أنشطة دعم التحقيقات والمحاکمات (استخراج الجثث والتحليل الجنائي، وإثبات الأدلة الرقمية، وتحليل الصوت والوجه والتعرف عليهما في مقاطع الفيديو التي سيتم استخدامها كدليل، والتقارير الباليستية، وما إلى ذلك). وقد أحرزت المحكمة تقدماً في تنفيذ منصة مشتركة لإدارة التدريب من خلال أدوات التعلم الإلكتروني. وستتطلب الأدوات الجديدة التي يخطط المكتب لاستخدامها تدريباً مختصاً وأموالاً مخصصة. وأخيراً، تُطلب الأموال لتحسينات إدارة المعلومات الخاصة بمكتب المدعي العام. وسيعمل البرنامج المقترح على رسم إستراتيجية وتنفيذها، تشمل تحسينات معمارية مرتبطة بالمبادرات القائمة على الحوسبة السحابية والتي ستسري الأساس لانتقال مكتب المدعي العام إلى بيئة النظام السحابي.

40- واصل مكتب المدعي العام وقلم المحكمة إيلاء اهتمام خاص لإيجاد أكثر السبل فعالية وكفاءة للتخطيط للأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي تتطلب دعم وظائف قلم المحكمة. واستفاد الاثنان من الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة ومن الدروس التي مرّستها في إدارة العمليات بشكل مختلف خصوصاً خلال جائحة كوفيد 19، فتمكنا من إيجاد طرق بديلة لأداء أنشطة معينة، وبالتالي تحقيق وفورات.

41- إن الجدول أدناه يبيّن على نحوٍ وجيزٍ الزيادة الصافية/الانخفاض الصافي بحسب بند الميزانية الرئيسي:

البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام	التغير في الموارد		
	الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	مقداره نسبته المئوية	الميزانية المعتمدة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)
تكاليف الموظفين	34149.7	3.4	1117.8
سائر تكاليف العاملين	12 843.9	14.7	1643.7
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	4 335.2	39.7	1232.5
المجموع	51 328.8	8.4	3994.0

زاي- البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

42- تبلغ الميزانية المقترحة لعام 2022 لقلم المحكمة **83.58 مليون يورو**، وهو ما يمثل زيادة قدرها **7.79 مليون يورو**، أو **10.3 في المائة**، عن الميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة **75.78 مليون يورو**.

43- هذه هي أول زيادة مقترحة لقلم المحكمة منذ أربع سنوات، بعد تخفيضات عامة أعتُمدت في ميزانيات 2019 و2020 و2021. وإدراكًا منه تمامًا للآثار الخطيرة المستمرة لوباء كوفيد 19 على اقتصادات الدول الأطراف في المحكمة، فقد ضاعف جهوده لتقديم ميزانية عام 2022 بشكل يضمن إمكانية تنفيذ أهم العمليات القضائية وتلك المرتبطة بالادعاء العام ضمن ميزانية منطقية وفعالة ومقترة لأقصى حد.

44- تعزى الزيادة المقترحة إلى ثلاثة عوامل رئيسية تزيد التكلفة:

(أ) زيادة النشاط القضائي من محاكمتين إلى أربع محاكمات، والتي تشمل الانتقال من فريق واحد لقاعة المحكمة إلى فريقين ونصف في عام 2022 (4.8 مليون يورو) بالإضافة إلى الزيادة المصاحبة في المساعدة القانونية (2.1 مليون يورو)، ومتطلبات أكبر لدعم الأنشطة المتعلقة بالضحايا (0.5 مليون يورو)؛

(ب) أنشطة التحقيق الجديدة التي تستلزم، من بين أمور أخرى، تكاليف إضافية لحماية الشهود (1.9 مليون يورو)؛ و

(ج) استحداث وظيفة ثابتة هي: منسق المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تكاليف الاستشارات التي يوفرها أمين المظالم (0.3 مليون يورو).

45- في عام 2022، سيطلب من قلم المحكمة تقديم الدعم لأربع محاكمات من خلال فريقين ونصف في قاعة المحكمة، مما يؤدي إلى زيادة قدرها 4.8 مليون يورو في الموارد المطلوبة. أما في عام 2021، فقدت محاكمتان لم يُخصص لهما سوى فريق واحد من قاعة المحكمة. بالإضافة إلى محاكمتي الحسن ويكاتوم ونجايسوننا، الجاريتين منذ عام 2021، سيحتاج القلم إلى دعم محاكمتين جديدتين خلال عام 2022 بعد تأكيد التهم على عبد الرحمن ثم جيشيرو في تموز/يوليو 2021. وهذا يعني أن زيادة سعة قاعات المحكمة لدعم العدد المضاعف من المحاكمات أمر لا مفر منه. ثانيًا، ستتسارع في عام 2022 وتيرة محاكمتي الحسن ويكاتوم ونجايسوننا الجارية بالفعل، في قاعات المحكمة المختلفة وعلى مدار العام بأكمله. ثالثًا، تشير العودة المتوقعة إلى بعض نواحي بيئة العمل السابقة للوباء خلال عام 2022 إلى أن القلم لن يكون قادرًا على الاستمرار في الاستفادة من عمليات إعادة توزيع معينة للملاك، مثل موظفي الأمن، من أجل دعم نشاط قاعة المحكمة بالقدر الذي كان قادرًا عليه في عام 2021.

46- وثمة زيادة مقدارها 0.5 مليون يورو في الدعم المطلوب للأنشطة المتعلقة بالضحايا وهي منطبة بمكتب المحامي العام للضحايا وقسم المشاركة والتعويضات، مما زاد أعباء العمل بشكل كبير.

47- وبالتوازي، تسبب الزيادة في النشاط القضائي زيادة مقابلة في المساعدة القانونية لفرق الدفاع ومحامي الضحايا (2.1 مليون يورو). ويتم احتساب تكاليف المساعدة القانونية وفقًا لإطار المساعدة القانونية الحالي، كما هو منصوص عليه في نظام روما الأساسي، وفي قواعد الإجراءات والإثبات ولوائح المحكمة، التي يلتزم قلم المحكمة بموجبها.

48- أما العامل الرئيسي الثاني في الزيادة المقترحة لقلم المحكمة فهو الدعم المطلوب لتحقيق مكاتب المدعي العام (1.9 مليون يورو)، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الحاجة إلى توفير الحماية لعدد متزايد من الشهود. وقد زاد عدد الشهود التي أحالها مكتب المدعي العام للحماية بنسبة 300 بالمئة بما في ذلك في قضيتي سعيد وعبد الرحمن خلال مرحلة المحاكمة التمهيدية، مما سيؤدي إلى زيادة مقابلة في الخدمات المطلوبة من قلم المحكمة، بصرف النظر عما إذا تم تأكيد التهم في قضية سعيد أيضًا أم لا.

49- والعامل الأساسي الثالث هو استحداث وظيفتي منسق معني بالمساواة بين الجنسين وأمين المظالم، وهما مبادرتان مهمتان على نطاق المحكمة ولكنهما مدرجتان في الميزانية بشكل رسمي في إطار ميزانية قلم المحكمة (0.3 مليون يورو). وقد تم التأكيد على الحاجة الملحة والضرورية لمعالجة قضايا التنوع الجندي والمساواة بين الجنسين في المحكمة عدة مرات، بما في ذلك في استطلاع مشاركة الموظفين الأخير والتوصيات الواردة في تقرير الخبراء المستقلين بعد مراجعتهم أداء المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي (التوصية 15). وتشكل الوظيفة الأولى جزءاً رئيساً من خطط المحكمة وقلمها الاستراتيجية للأعوام ما بين 2019 و2021. وبالمثل تم تسليط الضوء على الحاجة إلى وظيفة أمين المظالم في المحكمة في عدد من المناسبات بما في ذلك توصيات تقرير الخبراء المستقلين (التوصية 118).

50- كانت الزيادة الإجمالية المقترحة في ميزانية قلم المحكمة أعلى لولا التخفيضات والوفورات والمكاسب التي حققها هذا الأخير وقد سجلت مبلغاً إجمالياً قدره 1.8 مليون يورو ، على النحو المفصل في سرديّة قلم السجل.

51- وفي الخلاصة، رغم مبلغ إجمالي يصل إلى 9.6 مليون يورو سيستخدم لتغطية التكاليف الإضافية المطلوبة لدعم أربع محاكمات - محاكمتان جديدتان ومحاكمتان جاريّتان ومستمرتان بوتيرة متسارعة - من خلال فريقين ونصف تابعين لقاعة المحكمة والمساعدة القانونية المعنية بالدفاع والضحايا؛ ولدعم الأنشطة والتحقيقات المتعلقة بالضحايا؛ ولتمكين مبادرتين هامتين على مستوى المحكمة، وهما منسق المساواة بين الجنسين وأمين المظالم؛ فقد تمكن قلم المحكمة عبر انضباطه الذاتي في بنود الميزانية، من تحقيق زيادة إجمالية مخفضة بشكل كبير قدرها 7.8 مليون يورو بفضل جهوده القصوى لتأمين التخفيضات والمدخرات والمكاسب.

البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة	التغيّر في الموارد		
	الميزانية المعتمدة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	مقداره بآلاف اليوروات	الميزانية المقترحة عام 2022 (بآلاف اليوروات)
تكاليف الموظفين	47321.9	1007.9	48329.8
سائر تكاليف العاملين	4310.4	4123.6	8434.0
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	24151.7	2663.4	26815.1
المجموع	75784.0	7794.9	83578.9

حاء- البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

52- بلغت الميزانية المقترحة لعام 2022 للبرنامج الرئيسي الرابع **3.18 مليون يورو**، أي ما يمثل زيادة صافية قدرها **338.6 ألف يورو (11.9 في المائة)** عن الميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة 2.84 مليون يورو. تُعزى هذه الزيادة في الموارد بشكل أساسي إلى عدد من التكاليف الواردة في ميزانية عام 2022 ، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بعقد الدورة الحادية والعشرين للجمعية في لاهاي⁹، وهي دورة تستغرق يومين للجنة الاستشارية المعنية بترشيدات القضاة وزيادة الأتعاب السنوية للمراجع الخارجي. وقد تحققت بعض الوفورات من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك تعديل موارد الموظفين ، بهدف تلبية الاحتياجات الفعلية للأمانة بطريقة مرنة مع مراعاة اعتبارات الكفاءة وآثار التأخر.

⁹ تم تضمين التكلفة الكاملة لاستئجار قاعات الاجتماعات لدورة الجمعية العامة لعام 2022 في الطلب ضمن الخدمات التعاقدية

الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
	مقداره	نسبته المئوية		
1 130.6	(7.1)	(86.8)	1 217.4	تكاليف الموظفين
631.5	(9.0)	(62.3)	693.8	سائر تكاليف العاملين
1413.5	52.7	487.7	925.8	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
3175.6	11.9	338.6	2 837.0	المجموع

طاء - البرنامج الرئيسي الخامس: المباني

53- تظل الميزانية المقترحة لعام 2022 للبرنامج الرئيسي الخامس دون تغيير عن الميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة 2.27 مليون يورو. إن هذه الأموال مطلوبة للصيانة الوقائية والتصحيحية ولاستبدال مكونات المبنى التي وصلت إلى نهاية عمرها الإنتاجي (بدائل رأس المال). ويعتبر الاقتراح في الواقع تخفيضاً لأنه يشمل استيعاب الزيادة المتوقعة في مؤشر الأسعار بنسبة 2.5 في المائة في مجال إدارة المرافق في نيدرلندا. وسيتم تنفيذ هذا التخفيض من خلال الاستمرار في استبدال العناصر الهشة أي التي تحللت بالفعل أو ظهرت عليها علامات خراب وشيك.

الميزانية المقترحة عام 2022 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة عام 2021 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي الخامس: المباني
	مقداره	نسبته المئوية		
-	-	-	-	تكاليف الموظفين
-	-	-	-	سائر تكاليف العاملين
2 270.0	-	-	2 270.0	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
2 270.0	-	-	2 270.0	المجموع

ياء- البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم

54- تبلغ الميزانية المقترحة لعام 2022 للصندوق الاستئماني للضحايا **3.39** مليون يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها **188.6** ألف يورو، أو **5.9** في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة 3.20 مليون يورو.

55- ستتم معالجة عبء العمل المتزايد للصندوق الاستئماني من خلال تدابير المرونة والكفاءة الداخلية، بما في ذلك في علاقة العمل مع قلم المحكمة. وسيُنصب تركيز الصندوق الاستئماني في عام 2022 على ضمان دفع التعويضات في خمس حالات وزيادة الموارد اللازمة لاستكمال منح التعويضات وتوسيع برامج المساعدة الجارية على النحو الذي وافق عليه مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا.

56- ترتبط الموارد الإضافية المطلوبة بالمجالات التي تحتل الأولوية والمذكورة أعلاه أي التعويضات وجمع الأموال، بما في ذلك إبراز دور الصندوق الاستئماني من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والسعي إلى إقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لصالح الضحايا. وتتطلب الجهات المانحة المختلفة وعمليات التخصيص أكثر فأكثر من الصندوق الاستئماني أن يعزز أنشطته في إدارة الأموال ويوجه الموارد نحو التقارير المالية والسردية الداخلية والخارجية. ولذلك فإن الموارد الإضافية المحدودة المطلوبة ستسمح للصندوق الاستئماني بأن يكون مستجيباً في استراتيجيته وولياته.

التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة		البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	نسبته المئوية	مقداره	عام 2021 (بآلاف اليوروات)	
1 360.5	16.8	195.9	1 164.6	تكاليف الموظفين
1 659.0	(3.7)	(63.4)	1722.4	سائر تكاليف العاملين
368.7	17.9	56.1	312.6	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
3 388.2	5.9	188.6	3 199.6	المجموع

كاف- البرنامج الرئيسي السابع-2: مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة

57- تبلغ ميزانية عام 2021 المقترحة للبرنامج الرئيسي السابع-2 مبلغاً مقداره **3.59** مليون يورو، وهو ما يعادل الميزانية المعتمدة لعام 2021. ويدير البرنامج الرئيسي 2-VII دفع الفائدة على قرض الدولة المضيفة، والتي يجب دفعها

واستلامها من قبل الدولة المضيفة في تاريخ الاستحقاق (أي في 1 شباط/فبراير من كل سنة تقويمية على أبعد تقدير)¹⁰. وبدأ سداد القرض بعد التنازل عن عقود الإيجار المؤقتة للمباني في 30 حزيران/يونيو 2016. وسوف يتم دفع رأس المال والفوائد المستحقة عن الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 في تاريخ 1 شباط/فبراير 2022 أو قبله.

البرنامج الرئيسي السابع-2:		التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة	الميزانية المقترحة
مشروع المباني الدائمة - قرض الدولة المضيفة	عام 2021	مقداره	نسبته المئوية	عام 2022	(بآلاف اليوروات)
	(بآلاف اليوروات)	بآلاف اليوروات			
تكاليف الموظفين	-	-	-	-	-
سائر تكاليف العاملين	-	-	-	-	-
التكاليف غير المتصلة بالعاملين	-	-	-	-	-
ما يخص قرض الدولة المضيفة	3 585.1	-	-	3 585.1	
المجموع	3 585.1	-	-	3 585.1	

لام- البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة

58- بلغت الميزانية المقترحة لآلية الرقابة المستقلة لعام 2022 ما مقداره **874.2 ألف يورو** ، أي ما يمثل زيادة قدرها **134.7 ألف يورو** ، أو **18.2 في المائة**، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة **739.5 ألف يورو**. وقد أنشأت الجمعية آلية الرقابة المستقلة في دورتها الثامنة، وفقا للمادة 112 (4) من نظام روما الأساسي، لتوفير رقابة مستقلة وفعالة وذات مغزى على المحكمة من خلال إجراء التحقيقات والتقييمات وعمليات التفتيش. وتعكس الزيادة في المبلغ المطلوب زيادة في تكاليف الموظفين نتيجة لطلب وظيفة محقق إضافي.

¹⁰ اتفاقية قرض بين دولة ندرلندا (وزارة الخارجية) والمحكمة الجنائية الدولية ، بتاريخ 23 آذار/مارس 2009 ، الفقرة 6.1.

الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-5: آلية الرقابة المستقلة
	مقداره	نسبته المئوية		
526.6	0.0	0.2	526.4	تكاليف الموظفين
291.7	84.6	133.7	158.0	سائر تكاليف العاملين
55.9	1.5	0.8	55.1	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
874.2	18.2	134.7	739.5	المجموع

ميم- البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية

59- تبلغ الميزانية المقترحة لعام 2022 لمكتب المراجعة الداخلية **775.0 ألف يورو**، أي ما يمثل زيادة قدرها **22.3**

ألف يورو، أو **3.0 في المائة**، مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام 2021 البالغة **752.7 ألف يورو**. وستمكن الموارد المطلوبة المكتب من المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للمحكمة من خلال توفير ضمانات للإدارة حول فعالية وكفاءة الحوكمة، وأطر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال (تسعة) مراجعي حسابات واستشاريين (على الأقل).

60- تعزى الزيادة في الموارد إلى الخدمات التعاقدية لتحديث برنامج TeamMate AM ، وهو برنامج المراجعة

الداخلية الذي ظل قيد الاستخدام منذ أكثر من 10 سنوات. وسيعمل المستشار الخارجي على ترقية البرنامج عملياً إلى "TeamMate" فيهمم بالتخطيط والتكوين والتدريب والاختبار والنشر. وسيغطي قسم خدمات إدارة المعلومات النفقات المرتبطة بالتراخيص ويتعامل مع جانب الترقية الفني.

الميزانية المقترحة لعام 2022 (بآلاف اليوروات)	التغير في الموارد		الميزانية المعتمدة لعام 2021 (بآلاف اليوروات)	البرنامج الرئيسي السابع-6: مكتب المراجعة الداخلية
	مقداره	نسبته المئوية		
586.5	0.5	3.2	583.3	تكاليف الموظفين
132.3	(0.9)	(1.2)	133.5	سائر تكاليف العاملين
56.2	56.5	20.3	35.9	التكاليف غير المتصلة بالعاملين
775.0	3.0	22.3	752.7	المجموع